

## التنسيق بين ضريبة العقار والدخل وأثره على الحصيلة الضريبية / بحث تطبيقي في الهيئة العامة للضرائب

Coordination between real estate and income tax and its impact on the tax outcome  
Applied research in the General Authority for Taxes

m.m.shakor@gmail.com	جامعة بغداد المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية	محمد مبارك شكور
nidhal_nid@yahoo.com	جامعة بغداد المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية	أ.م.د.نضال رؤوف احمد

## المستخلص:

سعى البحث إلى بيان إمكانية الاستفادة من التنسيق بين ضريبة العقار، والدخل بوصفه المتغير المستقل على الحصيلة الضريبية بوصفه المتغير التابع، وقد تم اعتماد المنهج الوصفي التحليلي في عملية تحليل البيانات الكمية التي جرى جمعها من خلال المقابلات الشخصية، وتجربة الحصر الميداني على عينة من الأنشطة الاقتصادية التي جرى مزاولتها ضمن بنايات مؤجرة، إذ تم الحصول على المعلومات من أصحاب العقارات، والاعتماد على الضوابط السنوية لسنة 2021 في عملية احتساب المبالغ الضريبية المتوقع الحصول عليها، وتوصل البحث إلى عدة استنتاجات، وكان أهمها، عدم وجود تنسيق بين الهيئة العامة للضرائب والدوائر الأخرى، قدم الأساليب المستخدمة في عملية الحصر الضريبي كونها تفتقر إلى الجدية والتحديث المستمر، الكلمات المفتاحية: ضريبة العقار، ضريبة الدخل، الحصيلة الضريبية

## :Abstract

The research aimed to demonstrate the possibility of benefiting from the coordination between real estate and income tax as the independent variable on the tax outcome as the dependent variable as the dependent variable. Which were practiced within rented buildings, as information was obtained from real estate owners, and the annual controls for the year 2021 were relied upon in the process of calculating the tax amounts expected to be obtained. used in the tax inventory process lacks seriousness and continuous updating

**Keywords:** real estate tax, income tax, tax proceeds

## المقدمة :

تعتبر الإيرادات الضريبية في اغلب دول العالم من الإيرادات المعتبرة في الموازنة العامة للدولة التي قطعت شوطاً كبيراً في العمل الضريبي من خلال عملية الحصر، والتحاسب، والجباية الضريبية، ويتم ذلك من خلال توفير المعلومات الدقيقة، والصحيحة عن المكلفين، والمجتمع الضريبي فهي تقوم بجمعها ومن ثم إعادة ترتيبها بشكل يلائم احتياجاتها، وعليه فإن عملية الحصر الضريبي تستوجب التركيز على توفير المعلومات عن الأنشطة الاقتصادية من عدة مصادر، وأحد هذه المصادر هو التنسيق بين ضريبة العقار، والدخل لحصر المكلفين، وإخضاعهم للضريبة، وبذلك يتم حصر أكبر عدد ممكن من المكلفين مما ينعكس إيجاباً على الإيرادات الضريبية، ومن ثم تمويل الخزينة العامة للدولة.

وتحقيقاً لما تقدم فقد تم تقسيم البحث إلى أربعة مباحث، وكالاتي المبحث الأول: منهجية البحث تضمن (مشكلة البحث، وهدفه، والأهمية، والفرضيات) أما المبحث الثاني فقد تناول التأطير النظري للبحث، والذي تضمن (ضريبة العقار، وضريبة الدخل، والحصيلة

الضريبية ) فيما اختص المبحث الثالث بالجانب العملي للبحث ،والذي تضمن تطبيق تجربة الحصر الميداني ،والنتائج المتحققة منها في حين ركز المبحث الرابع على الاستنتاجات، والتوصيات التي توصل إليها البحث.

### المبحث الاول منهجية البحث

أولاً: مشكلة البحث :ان عملية الحصر الضريبي تستوجب التركيز على طرق، وأساليب حصر حديثة بغرض حصر المجتمع الضريبي، وبالتالي زيادة الحصيلة الضريبية، وتعاني الإدارة الضريبية من تلكاً واضح في عملية الحصر الضريبي، وذلك لإتباعها طرق، وأساليب حصر ضريبي غير فعالة مما سبب انخفاض في الحصيلة الضريبية.لذا تكمن مشكلة البحث في الإجابة عن التساؤلات التالية

1-هل توجد استجابة ،وتعاون من أصحاب العقار بالتصريح عن المعلومات التي تخص المستأجرين؟

2-هل التنسيق بين ضريبي العقار ، والدخل سينعكس إيجاباً على الحصيلة الضريبية ؟

ثانياً: أهمية البحث : تتمحور أهمية البحث في الآتي :-

1- إيجاد طرق ،ووسائل الحصول على المعلومات تساعد في زيادة الإيرادات الضريبية .

2-تسليط الضوء على أسلوب حصر ضريبي متوقف العمل به منذ زمن طويل.

3-وضع تصور لدى المسؤولين في الإدارة الضريبية بأهمية تطبيق أسلوب الحصر الضريبي عن طريق التنسيق بين ضريبة العقار؛ والدخل بوصفه احد أساليب الحصر المؤثرة في زيادة الحصيلة الضريبية .

### ثالثاً: أهداف البحث

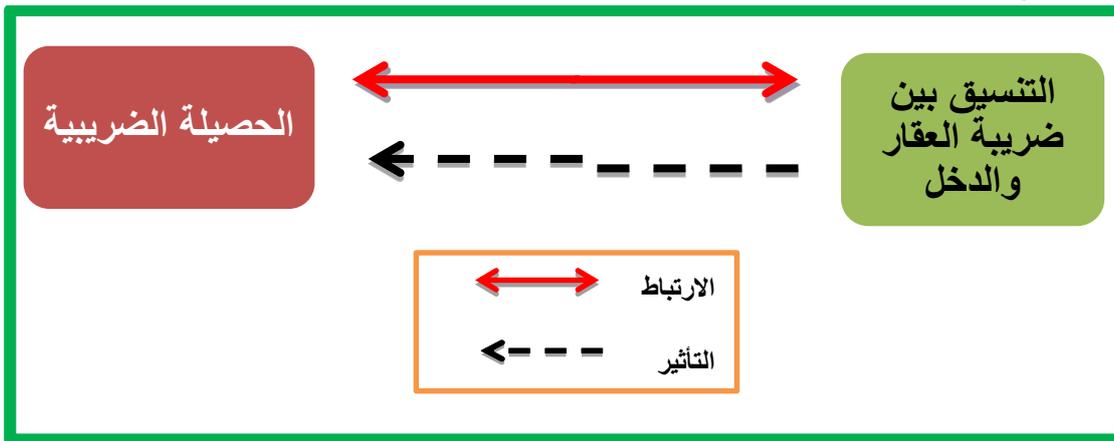
1-التعرف على أهمية المعلومات في حصر المكلفين، ومدى استفادة الإدارة الضريبية منه .

2-التعرف على آلية التحاسب الضريبي لضريبة العقار، وإمكانية الاستفادة من معلوماته في حصر المكلفين.

3--معرفة إمكانية التنسيق بين ضريبة العقار، والدخل في حصر المكلفين، وانعكاسها على الحصيلة الضريبية.

### رابعاً مخطط البحث الفرضي:

يتكون مخطط البحث الفرضي من متغيرين رئيسيين كما في الشكل رقم (1) وهما،المتغير المستقل (X) توظيف التنسيق بين ضريبة العقار والدخل والمتغير التابع (Y) هو الحصيلة الضريبية



الشكل رقم (1) المخطط الفرضي للبحث

المصدر: من إعداد الباحث

**خامسا: فرضيات البحث**

- 1-الفرضية الأولى : يوجد استجابة، وتعاون من قبل أصحاب العقارات في التصريح عن المعلومات التي تخص المستأجرين ؟
- 2-الفرضية الثانية : يوجد تأثير للتنسيق بين ضريبة العقار ، والدخل على الحصيلة الضريبية
- سادسا: منهج البحث:تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي في جمع المعلومات الكمية ،والوصفية وتحليلها،وتفسيرها للوصول الى النتائج المرجوة، ووضع الاستنتاجات التي على أساسها تبنى التوصيات.
- سابعا :حدود البحث : الحدود المكانية: تتمثل في فروع الهيئة العامة للضرائب ضمن الرقعة الجغرافية لمحافظة بغداد، ومنطقتين جغرافيتين ضمن فرعي الكرادة وبغداد الجديدة .
- الحدود الزمنية: تمتد مدة إجراء البحث من (2022/1/16) إلى (2022/8/10).
- الحدود البشرية: وتشمل أصحاب العقارات المستأجرة ضمن منطقتين ضمن الرقعة الجغرافية لفرعي الكرادة وبغداد الجديدة .
- ثامنا:وصف عينة البحث:

أ-تم الاعتماد على العينة العمدية في الجانب العملي التطبيقي عن طريق تطبيق أسلوب الحصر الضريبي بواسطة الحصول على المعلومات من أصحاب العقارات عن المستأجرين الممارسين للأنشطة الاقتصادية المختلفة ، فقد كانت عينة البحث منطقتين جغرافيتين ضمن فرعي الكرادة، وبغداد الجديدة ضمن محافظة بغداد.

تاسعا:وسائل جمع البيانات والمعلومات :اعتمد البحث في عملية جمع البيانات ،والمعلومات على مجموعة من الوسائل، والأدوات وهي:-

1. الجانب النظري :فيما يخص الجانب النظري للبحث فقد تم الاعتماد على ما متوافر من المراجع، والمصادر العلمية المحلية، والعربية ،والأجنبية،والمتمثلة ب(الكتب، والمجلات، والبحوث، والمقالات، والرسائل والاطاريح العلمية ،والدوريات، والتقارير،) المتوفرة في المكتبات، فضلاً عن المصادر الموجودة على شبكة المعلومات الدولية (الانترنت).
2. الجانب التطبيقي :اعتمد الجانب التطبيقي للبحث على وسائل عدة :
- أ-الإطلاع على السجلات: معرفة الإجراءات المتبعة من قبل الهيئة في آلية التحاسب الضريبي، وأخذ عينة من العقارات المتحاسب عنها في قسم ضريبة العقار، لإجراء تجربة الحصر الضريبي الفعلية عليها
- ب-تطبيق تجربة الحصر الفعلي بالتنسيق بين ضريبة العقار والدخل كأسلوب حصر للمكلفين ضمن الأنشطة الاقتصادية، ضمن رقتين جغرافيتين مختلفتين ضمن فروع الهيئة في محافظة بغداد
- ج-المقابلات الشخصية :- أجريت مجموعة من المقابلات الشخصية، مع بعض المسؤولين في الهيئة المبحوثة من أجل الاستفادة من آرائهم بشأن متغيرات البحث.

**المبحث الثاني:التأثير النظري لمتغيرات البحث**

اولا :تعريف ضريبة العقار : تعددت تعريف ضريبة العقار حسب الخصائص التي حددها الباحثين والكتابتين،ويمكن تعريف ضريبة العقار بأنها (ضريبة مباشرة عينية على الدخل المقدر الصافي للعقارات المبنية ) (مراد،2002:18)

وعرفت (بدلات الإيجار التي يحصل عليها مالك العقار الفرد، والشركات، والمؤسسات نتيجة تأجيرها جزءاً، أوكل عقاراتها) (ابو حشيش،2010: 171)

**ثانيا:خصائص ضريبة العقار**

1- ضريبة عينية:-تعد ضريبة العقار من الضرائب العينية ،كونها لاتعتمد بالظروف الشخصية للمكلف فلا توجد فيها إعفاءات شخصية، بسبب الأعباء المعاشية ،او العائلية للمكلفين ،ولا تفرق بين المكلفين سواء كانوا أفراداً ،ام شخصيات معنوية .(رمضان، 2001: 703 )

2- **ضريبة نوعية** :- تُعدّ ضريبة العقار ضريبة نوعية ، لأنها تستهدف نوع معين من الدخل، وهو الدخل الناتج عن الأملاك المبنية، والأراضي. (حمدان، 2004:45)

3- **ضريبة تفرض على الدخل الصافي** :- من المرتكزات التي يستند إليها مخمنو الضريبة أن الدخل الصافي الناتج من ملكية هذه العقارات ، هو الذي تفرض عليه الضريبة ، من خلال خصم مبلغ جزافي يمثل مصاريف الصيانة ، والاندثار ، والتقدم (10%- 50%) من الدخل السنوي. (الذبيبات، 2002:31-30)

**ثالثا: تعريف ضريبة الدخل** : وردت عدة تعاريف لضريبة الدخل نذكر منها ( مساهمة إلزامية تفرض من السلطة العامة، بهدف تغطية تكاليف أنشطتها، دون أن تعود على دافعها بعائد خاص، وتستخدم من أجل الصالح العام) (Larry, 2009:13). وقد عرفت بأنها (فريضة مالية تجبها السلطة المالية بصورة إلزامية من المكلفين دون مقابل محدد، وتحويلها إلى موازنة الدولة، على وفق معايير ، وأسس موضوعية ، ومقررة مسبقا لتحقيق أهداف الدولة الاقتصادية، والاجتماعية، والسياسية وفق فلسفة ، وسياسة الدولة) (الخرسان، 2020 : 13).

وعرفت أيضا (بأنها فريضة نقدية إلزامية تفرض من السلطة التشريعية بقانون، وتجبى من السلطة التنفيذية على المكلفين نتيجة ممارستهم نشاط اقتصادي سواء كانوا أفرادا ، أو شركات، وبصورة نهائية وفقاً لمقدرتهم التكاليفية، لتغطية أعباء الدولة ، وتحقيق الأهداف الاقتصادية ، والاجتماعية، والسياسية المرسومة من الدولة) (الحجيمي، 2021، 15).

#### رابعا : خصائص ضريبة الدخل

1- **الضريبة التزام نقدي**: تعني هذه الخاصية أن الدولة تحصل على الضريبة في شكل مبلغ من المال، إذ كانت الضريبة تجبى في العصور القديمة عينا، على شكل محصولات زراعية وغيرها ، إلا أنها قد تدفع عينا على نطاق ضيق في بعض الدول، أن هذا الأسلوب النقدي هو الأفضل لكون أسلوب فرض الضريبة عينا سيكلف الدولة تحملها تكاليف، ونفقات قد تكون كبيرة في سبيل جمع المحاصيل الزراعية و تخزينها، وحمايتها ونقلها فضلاً عن احتمال تلفها، ومن ثم تكون غير ملائمة لتحقيق أهداف الضريبة (بطو، 2006 : 32).

2- **عمومية الضريبة**: من الخصائص المهمة للقاعدة القانونية أنها تكون عامة، ولا تخرج عن هذه الصفة التي تمتاز بها كل القواعد القانونية ، فهي تطبق على الأشخاص بصفاتهم لا بأسمائهم، أو ذواتهم، فلا تنظر القاعدة القانونية الخاصة بالشؤون الضرائبية إلى اسم المكلف ، أو كنيته بل تنظر إلى مدى انطباق الأحكام القانونية الضريبية على الوقائع المنشئة للضريبة الصادرة من المكلف، وتقتضي صفة العمومية إن تصيب الضريبة جميع الأفراد، والأموال الذين تنطبق عليهم القاعدة الضريبية على تصرفاتهم، (احمد، 2016 : 11).

3- **الضريبة فريضة إجبارية**: إن المكلف مجبر على دفع الضريبة بغض النظر عن استعداده، أو رغبته في الدفع أي ليس للمكلف حرية الخيار في دفع الضريبة بل على العكس من ذلك، فإذا ما سولت له نفسه التهرب، أو الامتناع عن دفع الضريبة، وقع تحت طائلة العقاب ، وحصلت الدولة على حقها بالحجز على أموال المكلف باستخدام طرائق تنفيذ الجبرية لما لدين الضريبة من امتياز على أموال الشخص كافة ، وهذا يعني إن الضريبة مال مستحق للدولة على وفق القانون، وهناك تجريم للتهرب من دفعها (ابو حشيش، 2010 : 17).

**خامسا تعريف الحصيلة الضريبية** : عرفت الحصيلة الضريبية بعدة تعاريف نذكر منها، (مجموعة الإجراءات التي تؤدي إلى نقل دين الضريبة من ذمة المكلف إلى الخزينة العامة على وفق القواعد القانونية ، والضريبية المطبقة بحيث تصبح العلاقة مباشرة بين السلطة الضريبية، والمكلف بدفع الضريبة في هذه المرحلة). (ناشد، 2008 : 199)

وقد عرفت بأنها (المبالغ التي تحصل الدولة عليها من فرض الضرائب المختلفة في نظامها الضريبي، أو بعبارة أخرى أنها المبالغ التي تجبها الإدارة الضريبية ، بعد تحديد المادة الخاضعة لدخول الأشخاص الطبيعيين، والمعنويين الخاضعين للقوانين الضريبية) (العسكري، 2014 : 52).

وعرفت أيضا بأنها (الأموال التي تحصل عليها الدولة من فرض الضرائب المختلفة، أو بعبارة أخرى، إنها الأموال التي تجبى من الإدارة الضريبية بعد تحديد المادة الخاضعة لدخول الأشخاص أفراد، وشركات الخاضعين للقانون الضريبي). (البغدادى، 2015: 79)

**سادسا: أهمية الحصيلة الضريبية :** زادت أهمية الحصيلة الضريبية في العصر الحديث، نظراً لاعتماد الدولة على قدرتها في أداء دورها الاقتصادي بالمساهمة، وفقاً لقدرتها التكاليفية في تمويل النفقات العامة (الجنابي، 2007: 139)، ويمكن توضيح دور وأهمية الحصيلة الضريبية من النقاط الآتية:-

1- تقديم الأموال اللازمة للدولة لتمكين من القيام بوظائفها الرئيسية، والتي أخذت بالازدياد، والانتساع بمرور الوقت نتيجة للتطور الاقتصادي، والاجتماعي الذي تطلب تدخل الدولة بهذا القدر في أغلب جوانب حياة المجتمع. (العبيدي، 2011: 255).

2- تمثل الإيرادات المتأتية من الرسوم الكمركية حصيلة ضخمة، ووفيرة ومعيناً خصباً يمد خزينة الدولة بالموارد اللازمة لتسيير أمور الاقتصاد، وإنجاز مهامها الاتفاقية الجارية، والاستثمارية (العمرى، 1988: 146)

3- إن الأموال التي يتم تحصيلها من المصادرة، والغرامات بسبب جرائم التهريب الضريبي، أو الكمركي أو ضرائب المبيعات تؤول إلى الخزنة العامة، وتمثل جزء من مصادر النفقات العامة للدولة التي تقوم بدورها بأنفاقها على المشروعات، والمرافق العامة حتى تتمكن من تحقيق النفع العام للجمهور، أي عند دخولها في حسابات، وموارد الدولة لمجابهة النفقات العامة المتزايدة، وتقليل نسبة العجز في الموازنة العامة للدولة التي تزداد عام بعد عام (قطب، 2006: 499).

4- تسهم الإيرادات الضريبية في تقليل الفوارق بين فئات المجتمع، من ناحية حجم الملكية، وما يحصلون عليه من دخول، لأن الضرائب تعد من أفضل الطرائق لإعادة توزيع الدخل داخل الاقتصاد (Kreinin, 2010: 102).

5- تستطيع الدولة تحقيق أهداف اقتصادية من خلال تنفيذها للإيرادات الضريبية، لان الضرائب وسيلة مؤثرة بيد الدولة للتأثير في الأوضاع الاقتصادية، مثل تشجيع الإنتاج الوطني، أو تشجيع الصادرات، أو تنمية قطاع أكثر من آخر، وغير ذلك (العبيدي، 2011: 256).

**سابعا: العوامل المؤثرة في الإيرادات الضريبية :** ترتبط الإيرادات التي تعتمد عليها الدولة في سداد نفقاتها بشكل عام، بالعديد من العوامل الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، والتي من المحتمل أن تؤثر في حجمها من سنة إلى أخرى، وتبعاً للنظام الاقتصادي، والسياسي، والقيم المجتمعية (عبد الحميد، 2012، 27)، وبما إن الإيرادات الضريبية هي إيرادات سيادية مهمة في ردف الموازنة العامة للدولة، لتغطية النفقات إلى جانب الإيرادات الأخرى، فأنها ترتبط، وتتأثر بالعديد من العوامل التي سيتم توضيحها كما يأتي

1. **مستوى النشاط الاقتصادي:** يتعرض الاقتصاد القومي إلى العديد من الظروف الاقتصادية التي من المحتمل أن تؤثر في حجم النفقات العامة، أو حدودها، وهذا ما يتمثل به في فترات الرخاء، والكساد، إذ تزداد النفقات العامة في فترة الرخاء نتيجة زيادة في الطلب الكلي الفعلي، والوصول إلى العمالة الكاملة فيكون ذلك على أساس طاقة الجهاز الإنتاجية (Joseph, 2015, 31)، يحدث العكس في أوقات الكساد ولتجنب التضخم في الأسعار، نظراً لوصول الاقتصاد القومي إلى حالة العمالة الكاملة، إذ يترتب على هذه العلاقة نتيجة بالغة الأهمية في نطاق رسم السياسات المالية، وبهذا يمكن القول إن النفقات العامة تؤثر في مستوى النشاط الاقتصادي (عوض الله، 2003، 50).

2- **كفاءة الجهاز الضريبي:** تعتمد كفاءة النظام الضريبي بالدرجة الأساس على كمية المعلومات المتوفرة عن المكلفين، والبيانات المالية التي تعكس بالدرجة الأولى قوة الجهاز الإداري القائم على تنظيم الضرائب، وتحصيلها (بن طاطة، 2009، 4-31)

3- **الاسعار الضريبية:** إن تأثير السعر الضريبي يمكنه إن يقترب من العدالة الضريبية، فأن تحديد السعر الضريبي على نحو يوزع العبء الضريبي تناسباً طردياً مع المقدرة التكاليفية العينية للمكلف، من دون مراعاة ظروفه الشخصية، إذ ان ذلك يمكن ان يؤدي إلى زيادة حالات التهرب الضريبي، وحالات الاعتراض على مقدار الضريبة المفروضة عليه، اما في حالة كان السعر الضريبي

يحدد على نحو يوزع العبء على أساس، ان تكون المقدرة التكاليفية للمكلف محددة بطريقة أكثر انضباطاً بتقدير الظروف الشخصية للمكلف، وبهذه الحالة يمكن ان تتحقق العدالة الضريبية. (محمود: 2017، 69)

4- الحوافز الضريبية: كما إن الحوافز الضريبية لها دور كبير في توسيع، وتقليص قاعدة المكلفين، إذ إن بعض البلدان تمنح حوافز ضريبية على شكل إعفاءات تشمل قطاعات معينة، وخاصة في البلدان النامية كإعفاء القطاع الزراعي والخدمي، (الذان يشكلان نسبة كبيرة من الهيكل الاقتصادي) من الضريبة بهدف تشجيعها، ويؤدي ذلك الى تقليص قاعدة المكلفين، ومن ثم يؤدي الى تخفيض الإيرادات الضريبية، أي ان الحوافز الضريبية ترتبط عكسياً مع الإيرادات الضريبية (خضير، 2008: 63).

5- الوعي الضريبي: تنطلق فكرة الضرائب في العصر الحديث من وجود مصلحة عامة واحدة، وعلى الجميع المشاركة في تحمل أعبائها كل وفق قدرته المالية، إذ إن المستفيدين من هذه الخدمات، ويمكن إن يكون دفع الضريبة هو ابرز شكل من أشكال مساهمة الأفراد في تحمل أعباء المصلحة العامة، لذا فان العلاقة بين الوعي الضريبي، والإيرادات الضريبية تكون طردية إذ إن كلما ازداد الوعي الضريبي ازدادت الإيرادات لضريبة، وكلما قل أدى ذلك إلى تخفيض الإيرادات الضريبية (النجار، 2003: 167).

### المبحث الثالث : الجانب العملي

لغرض التحقق من صحة فرضية الدراسة، ونقلها من الجانب النظري إلى الجانب التطبيقي، والعملي فقد قام الباحث بتجربة تطبيقية محدودة لأسلوب الحصر الضريبي التنسيق بين ضريبة العقار، والدخل في حصر المكلفين، وانعكاسها على الحصيلة الضريبية، وهي احد طرق الحصر الضريبي التي كانت مطبقة خلال السنوات ما قبل إحداث 2003 على مجموعة من العقارات، في منطقتين تقعان في محافظة بغداد، ولا تُعدّ من المناطق المتميزة اقتصادياً، وقد أفرزت نتائج تطبيق هذه التجربة عن تسجيل مجموعة من الأنشطة الاقتصادية التي لم تخضع سابقاً للسلطة الضريبية، حيث لاقت التجربة في بادئ الأمر صعوبة بسبب عدم تعاون أصحاب العقارات في تزويد الباحث بالمعلومات التي تخص المستأجرين، فيما قام الباحث بالتنسيق مع المراقبين الضريبيين، والمختارين، وأصحاب العقارات لتلك المناطق في بغداد، وحسب الرقعة الجغرافية، وفي جانب الرصافة في فرعي الهيئة العامة للضرائب (الكرادة، بغداد الجديدة) من اجل الحصول على المعلومات المطلوبة، إذ تم اختيار شارع تجاري في كل منطقة تتميز بمستوى اقتصادي متوسط، فضلاً عن وجود تنوع في الأنشطة الاقتصادية فيها، وكانت نتائج التجربة كالتالي:

1- المنطقة (س) :- تم اخذ شارع تجاري متعدد الأنشطة الاقتصادية في المنطقة المذكورة، ومعروف من قبل الباحث حيث يحتوي هذا الشارع على مجموعة من المباني التجارية المؤلفة من محلات تجارية، وشقق سكنية مسجلة في السجلات الضريبية يتم التحاسب عنها بشكل دوري، وقد أفرزت نتائج تطبيق هذه التجربة المعلومات المصنفة حسب الجداول التالية ومقدار الضريبة المفترض تحصيلها في حالة التطبيق

### الجدول (1) المكلفين المسجلين وغير المسجلين

رقم البناية	عدد المكلفين	عدد المكلفين المسجلين	عدد المكلفين غير المسجلين	الإيرادات المتوقعة
1	8	-	8	7760000
2	6	1	5	6575000
3	8	-	8	7010000
4	8	-	8	7160000
5	11	4	6	7315000
المجموع	41	5	36	35820000

المصدر: الجدول من إعداد الباحث

## الجدول (2) الأنشطة الاقتصادية في المنطقة (س)

الأنشطة الاقتصادية في البنائة (1)						
ت	المهنة	العقارات الفرعية	الأرباح موجب الضوابط	الموقف الضريبي	الضريبة المقترضة	إيرادات ضريبة الدخل
1	مطعم شعبي	2	9000000	غير مسجل	2×895000	1790000
2	طباعة إعلانات ضوئية	1	10000000	غير مسجل	1045000	1045000
3	بيع إطارات وبطاريات	1	11000000	غير مسجل	1195000	1195000
4	بيع الأصباغ	1	9000000	غير مسجل	895000	895000
5	بيع مواد احتياطية للسيارات	1	11000000	غير مسجل	1195000	1195000
6	كماليات سيارات	1	9000000	غير مسجل	895000	895000
7	بيع منظفات	1	8000000	غير مسجل	745000	745000
8	شقق سكنية	4	-	مغفأة	-	-
	المجموع	12				7760000
الأنشطة الاقتصادية في البنائة (2)						
1	بيع البسة رجالية	1	1000000	غير مسجل	1045000	1045000
2	بيع البسة نسائية	2	1000000	غير مسجل	1045000	2090000
3	محل صياغة ذهبية	1	-	مسجل	-	=
4	بيع حقائب نسائية	1	9000000	غير مسجل	895000	895000
5	كوفي شوب	1	20000000	غير مسجل	2545000	2545000
6	شقق سكنية	8	-	مغفأة	-	-
	المجموع	14				6575000
الأنشطة الاقتصادية في البنائة (3)						
1	خدمات انترنت	1	8000000	غير مسجل	745000	745000
2	بيع أجهزة الهاتف النقال	2	9000000	غير مسجل	895000	1790000
3	صيانة أجهزة الهاتف النقال	1	6000000	غير مسجل	445000	445000
4	أسواق غذائية ومنزلية	1	11000000	غير مسجل	1195000	1195000
5	معرض لبيع الأثاث والأمنيوم	1	12000000	غير مسجل	1345000	1345000
6	مكتبة لبيع القرطاسية	1	7000000	غير مسجل	595000	595000
7	محل لبيع زهور	1	9000000	غير مسجل	895000	895000
9	شقق سكنية	4	-	مغفأة	-	-
	المجموع	12				7010000
الأنشطة الاقتصادية في البنائة (4)						
1	مطعم للأكلات الشعبية	1	9000000	غير مسجل	895000	895000
2	بيع أجهزة الهاتف النقال	2	9000000	غير مسجل	2×895000	1790000
3	محل لبيع المرطبات	1	9000000	غير مسجل	895000	895000
4	محل لبيع الملابس الرجالية	1	10000000	غير مسجل	1045000	1045000
5	بيع أجهزة كهربائية	1	12000000	غير مسجل	1345000	1345000
6	مكتبة استنساخ	1	8000000	غير مسجل	745000	745000
7	صيانة أجهزة هاتف النقال	1	6000000	غير مسجل	445000	445000
9	شقق سكنية	10	-	مغفأة	-	-
	المجموع	18				7160000
الأنشطة الاقتصادية في البنائة (5)						
1	صيدلية	1	-	مسجل	-	-
2	محل بيع بطانيات ومفروشات	1	15000000	غير مسجل	1795000	1795000
3	أسواق غذائية ومنزلية	2	11000000	غير مسجل	2×1195000	2390000
4	بيع أعشاب وعطارية	1	9000000	غير مسجل	895000	895000
5	بيع فواكه وخضراوات	2	7000000	غير مسجل	2×595000	1190000

## التنسيق بين ضريبة العقار والدخل وأثره على الحصيلة الضريبية/ بحث تطبيقي في الهيئة العامة للضرائب

1045000	1045000	غي رمسجل	10000000	1	بيع تاسيسات كهربائية	6
-	-	مسجل	-	2	عيادة طبية	7
-	-	مسجل	-	1	مختبر طبي	8
-	-	مغفأة	-	4	شقق سكنية	9
7315000				15	المجموع	

المصدر: الجدول من إعداد الباحث

2- المنطقة الجغرافية (ص):- قام الباحث بجمع المعلومات عن الأنشطة الاقتصادية التي يتم مزاولتها في هذه المنطقة من خلال مفاتحة أصحاب العقارات بتزويده بالمعلومات عن المستأجرين بواسطة المختار المسئول عن المنطقة؛ والتنسيق بشكل كبير لإنجاح هذه التجربة، إذ تم اخذ شارع تجاري كعينة لكي يتم تطبيق التجربة العملية فيه، وهو مكون من مجموعة من البنايات التجارية، وكما موضح في الأمثلة الآتية

## الجدول رقم (3) المكلفين المسجلين وغير المسجلين في المنطقة (ص)

رقم البناية	عدد المكلفين	عدد المكلفين المسجلين	عدد المكلفين غير المسجلين	الإيرادات المتوقعة
7	12	4	8	8210000
8	11	4	7	7015000
10	7	-	7	9115000
12	8	-	8	12315000
13	8	-	8	7010000
المجموع	46	8	38	43665000

الجدول من إعداد الباحث

## الجدول (4) الأنشطة الاقتصادية في المنطقة (ص)

الأنشطة الاقتصادية في البناية (1)						
ت	المهنة أو النشاط	العقارات الفرعية	الربح السنوي المقدر	الموقف الضريبي	الضريبة المقترضة	إيرادات ضريبة الدخل
1	محل صياغة ذهبية	2	15000000	غير مسجل	2×1795000	3590000
2	منفذ دفع الكتروني	1	7000000	غير مسجل	595000	595000
3	أستوديو تصوير	1	11000000	غير مسجل	1195000	1195000
4	مكتب بيع قرطاسيه	1	7000000	غير مسجل	595000	595000
5	خدمات انترنت	1	8000000	غير مسجل	745000	745000
6	عويونات طبية	1	-	مسجل	-	-
7	محل بيع ملابس رجالية	1	10000000	غير مسجل	1045000	1045000
8	صيانة أجهزة هاتف نقال	1	6000000	غير مسجل	445000	445000
9	مختبر تحليلات	1	-	مسجل	-	-
10	عيادة أشعة وسونار	1	-	مسجل	-	-
11	عيادة طبية	1	-	مسجل	-	-
	شقق سكنية	8	-	مغفأة	-	-
	المجموع	20				8210000
الأنشطة الاقتصادية في البناية (2)						
1	منفذ دفع الكتروني	1	7000000	غير مسجل	595000	595000
2	مختبر تحليلات مرضية	1	-	مسجل	-	-
3	محل تجهيزات مطابخ	1	10000000	غير مسجل	1045000	1045000
4	مكتب تعليم سياقه	1	9000000	غير مسجل	895000	895000
5	بيع أجهزة كهربائية	2	12000000	غير مسجل	2×1345000	2690000
6	سكلة بيع مواد إنشائية	1	8000000	غير مسجل	745000	745000

## التسيق بين ضريبة العقار والدخل وأثره على الحصيلة الضريبية/ بحث تطبيقي في الهيئة العامة للضرائب

1045000	1045000	غير مسجل	10000000	1	محل تاسيسات كهربائية	7
-	-	مسجل	-	1	صيدلية	8
-	-	مسجل	-	2	عيادة طبية	9
-	-	مغفأة	-	6	شقق سكنية	10
7015000		-		17	المجموع	
الأنشطة الاقتصادية في البناءة (3)						
1045000	1045000	غير مسجل	10000000	1	بيع ملابس رجالية	1
1795000	1795000	غير مسجل	15000000	1	منفذ دفع الكتروني	2
895000	895000	غير مسجل	9000000	1	محل لبيع المرطبات	3
895000	895000	غير مسجل	9000000	1	بيع أجهزة هاتف نقال	4
1195000	1195000	غير مسجل	11000000	1	اسواق غذائية ومنزلية	5
745000	745000	غير مسجل	8000000	1	خدمات الانترنت	6
2545000	2545000	غير مسجل	2000000	1	كوفي شوب	7
	-	مغفأة	-	4	شقق سكنية	8
9115000		-		11	المجموع	
الانشطة الاقتصادية في البناءة (4)						
1345000	1345000	غير مسجل	12000000	1	بيع اجهزة كهربائية	1
2090000	2×1045000	غير مسجل	10000000	2	بيع تاسيسات كهربائية	2
1490000	745000	غير مسجل	8000000	1	بيع مواد اتشائية	3
3950000	2×1795000	غير مسجل	15000000	2	محل بيع بطانيات ومفروشات	4
2545000	2545000	غير مسجل	2000000	1	كوفي شوب	5
895000	895000	غير مسجل	9000000	1	محل بيع اصباغ	6
-		مغفأة	-	4	شقق سكنية	7
12315000				12	المجموع	
الانشطة الاقتصادية في البناءة (5)						
1790000	2×895000	غير مسجل	9000000	2	بيع اجهزة هاتف نقال	1
445000	445000	غير مسجل	6000000	1	صيانة اجهزة هاتف نقال	2
745000	745000	غير مسجل	8000000	1	مكتب دلالية	3
1045000	1045000	غير مسجل	10000000	1	محل ملابس رجالية	4
1790000	2×895000	غير مسجل	9000000	2	محل بيع احذية	5
1195000	1195000	غير مسجل	11000000	1	اسواق منزلية وغذائية	6
-		مغفأة	-	4	شقق سكنية	7
7010000				12	المجموع	

الجدول من اعداد الباحث

## ج-الحصيلة النهائية للتجربة العملية :-

- 1- تم حصر (10) عقارات تجارية ضمن المنطقتين اللتين تم تطبيق التجربة العملية فيها من مجموع (15) عقارا، تم أخذها كعينة من السجلات الضريبية، وبنسبة (66%) وهي نسبة جيدة تم حصرها من قبل الباحث بالرغم من عدم توفر وسائل نجاح التجربة من غطاء قانوني، او مساندة الدوائر الساندة في عملية الحصر الضريبي .
- 2- بلغ عدد المكلفين المحصورين ضريبيا من قبل الباحث، وبشكل إجمالي (87) مكلفا في حين بلغ المكلفين المسجلين في الدوائر الضريبية (13) مكلفا بنسبة (15%)، اما المكلفين غير المسجلين ضريبيا فقد بلغ (74) مكلفا وبنسبة (85%)، وهي نسبة عالية جدا تؤشر التقصير، والتلكؤ الواضح من قبل الإدارة الضريبية في حصر المكلفين من الأنشطة غير المنظمة .

- 3- بلغت مجموع الإيرادات المفترضة والمتوقع جبايتها فيما لو تم تطبيق الأسلوب في الحصر (79485000) دينار (تسعة وسبعون مليون وأربعمائة وخمسة وثمانون ألف دينار ) ، وهو مبلغ جيد تم افتراض جمعه من مجموعة من العقارات التجارية الفرعية، إماما لو تم تطبيق هذا الأسلوب بشكل واسع ضمن المناطق التجارية فإن المبلغ سيكون بشكل كبير جدا .
- 4- بلغ عدد العاملين في المحلات التجارية، والذين يخضعون إلى ضريبة الاستقطاع المباشر (30) عاملا لم يتم الإبلاغ عنهم ، أو حصرهم ضريبيا
- 5- بلغ عدد العقارات الرئيسية التي لم يتم إخضاعها إلى ضريبة العقار في التجربة العملية (8) عقارات تجاريا ،لم يتم حصرها ضريبيا بسبب توقف إجراءات المسح الميداني منذ سنة 2003.
- 6- بلغت الأنشطة المحصورة ضريبيا، ما يقارب 50 نشاطا مختلفا حيث بلغ عدد الأنشطة الاقتصادية غير المنظمة (40 نشاطاً) نشاطا، وبنسبة (80%) فيما بلغ عدد الأنشطة المنظمة ( 10 ) نشاطاً وبنسبة (20%)، مما يشير إلى إن نسبة الأنشطة غير منظمة في عينة البحث، تمثل أكبر من ثلثي حجم العينة المبحوثة ،مما يستوجب التفكير بجدية في تحديث أساليب الحصر الضريبي للأنشطة غير المنظمة

#### المبحث الرابع: الاستنتاجات والتوصيات

##### الاستنتاجات:

1. إن إتباع الهيئة العامة للضرائب لأسلوب الحصر الضريبي بواسطة التنسيق بين ضريبة العقار، والدخل ،سوف يحقق مبالغ إيرادات سنسأهم في تمويل الموازنة العامة للدولة، وتدخل مكلفين جدد إلى دائرة الخضوع الضريبي.
2. قدم الأساليب المستخدمة في عملية الحصر الضريبي، وعدم فاعليتها كونها تفتقر إلى الجدية ،والتحديث المستمر ،مما اثر سلبا على التزام المكلفين بالتصريح عن مدخولاتهم الحقيقية، وشعورهم بالعدالة الضريبية ،وبالتالي خضوعها للضريبة.
3. تتسم إجراءات التحاسب الضريبي، والجباية بالتعقيد، وعدم الدقة في أغلب فروع الهيئة، وذلك بسبب اعتمادها على النظام التقليدي وعدم مواكبة التطورات مع الأنظمة الضريبية في الدول الأخرى .
4. ضعف التنسيق بين الهيئة العامة للضرائب، والجهات الساندة الحكومية المتمثلة بالدوائر الحكومية والدوائر الأمنية ،وذلك بسبب عدم اكتمال البيانات، والمعلومات المرسله من قبل تلك الدوائر، وخاصة المعلومات الشخصية للأفراد ،مما أدى إلى الوقوع بمشكلة تشابه الأسماء بين المكلفين في الكشوفات المرسله من قبل تلك الجهات .
5. انخفاض الإيرادات الضريبية المجباة من قبل الهيئة بسبب استخدامها أساليب جباية تقليدية، وعدم تركيزها على الجباية الالكترونية في عملية تحصيل الإيرادات.

##### 5- التوصيات

1. ضرورة إعادة تفعيل التنسيق بين ضريبة العقار، والدخل كأسلوب حصر ضريبي فعال، بالنظر لتوقف إجراءات المسح الميداني للحد من التهرب الضريبي، وزيادة الحصيلة الضريبية .
2. ضرورة تحديث ،وتطوير طرق، وأساليب الحصر الضريبي المتبعة من قبل الهيئة العامة للضرائب والفروع التابعة لها، بما يضمن جدية حصر كافة المكلفين، وبالتالي انعكاس ذلك بالإيجاب على الحصيلة الضريبية.
3. ضرورة تسهيل إجراءات التحاسب الضريبي في الهيئة العامة للضرائب، فضلا عن تفعيل طرق الجباية الالكترونية، واستخدام نظام الرقم الضريبي، والبطاقة الضريبية
4. ضرورة التنسيق مع الجهات الساندة المتمثلة بالدوائر الحكومية، والدوائر الأمنية من خلال متابعة الكشوفات المرسله من قبلهم، وإبداء الملاحظات، ومطالبة تلك الجهات بمعالجة هذه الأخطاء والنواقص خاصتاً موضوع تشابه الأسماء،وذلك بالتشديد على

ضرورة إرسال كافة المعلومات الشخصية للمكلفين ، وإرسال نسخة من المستمسكات الرسمية لهم خاصة فيما يخص المقتبسات والتصاريح الكمركية

5. ضرورة استخدام طرق الجباية الحديثة من قبل الهيئة العامة للضرائب عن طريق استخدام الجباية الالكترونية ، وربط الفروع الضريبية والمنافذ الحدودية عن طريق الحوكمة الالكترونية و التنسيق مع البنك المركزي في عملية تحويل الاموال الى الخارج

#### المصادر :

#### اولا : المصادر العربية

- 1- أبو حشيش، خليل عواد "المحاسبة الضريبية - حالات وتطبيقات عملية لاحتساب ضريبة الدخل المستحقة" الطبعة الأولى - دار إثراء للنشر والتوزيع، عمان: 2010 .
- 2- الجنابي، طاهر "علم المالية العامة والتشريع المالي" دار الكتب للطباعة والنشر، 2007
- 3- الخرسان، محمد حلو داود "المحاسبة الضريبية وتطبيقاتها بموجب التشريعات النافذة في العراق" شركة الغدير للطباعة والنشر المحدودة، البصرة، العراق، 2020م.
- 4- رمضان، إسماعيل خليل إسماعيل "المحاسبة الضريبية" الطبعة الاولى: 2001.
- 5- العبيدي، سعد علي محمد "اقتصاديات المالية العامة" الطبعة الأولى ، دار دجلة ناشرون وموزعون -بغداد ، 2011.
- 6- العمري، هشام صفوت "اقتصاديات المالية العامة والسياسة المالية" الطبعة الثانية، مطبعة التعليم العالي، بغداد، 1988 م.
- 7- عوض الله ، زينب حسين "مبادئ المالية العامة" الفتح للطباعة والنشر ، اسكندرية ، مصر ، 2003
- 8- مراد ، عبد الفتاح "الضريبة على العقارات المبنية" دار الكتب والوثائق المصرية ، الإسكندرية، 2002 م ،
- 9- ناشد،سوزي عدلي "الوجيز في المالية العامة، دار الجامعة الجديدة ، 2000م.

#### ثانيا: الرسائل والاطاريح:

- 1- احمد، اثير طه محمد "مدى دستورية تشريعات الضرائب المباشرة في العراق" أطروحة دكتوراه فلسفة في القانون العام، كلية الحقوق، جامعة النهريين، 2016م
- 2- بطو، علاء فريد عبد الاحد يوسف "اثر التحدي الأخلاقي للمحاسبة الإبداعية في تحديد الدخل الخاضع للضريبة" أطروحة دكتوراه فلسفة في علوم المحاسبة، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة البصرة، 2006م.
- 3- البغدادى، علي غانم شاكرا "تظم المعلومات ودورها في تعزيز الإيرادات الضريبية" بحث تطبيقي - دبلوم عالي معادل للماجستير في المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية/ جامعة بغداد، 2015.
- 4- بن طاطه عتيقة "النظام الضريبي في كل من سوريا والجزائر" رسالة ماجستير، جامعة دمشق ، كلية الإدارة والاقتصاد، سوريا، دمشق ، 2009
- 5- الحجي، حيدر جمعة أساليب الحصر الضريبي لضريبة الدخل ودورها في تخفيض عجز الموازنة في العراق: بحث دبلوم عالٍ معادل للماجستير في الضرائب، المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية، جامعة بغداد.
- 6- حمدان، مؤيد إبراهيم إسماعيل "ضريبة الاملاك في الضفة الغربية في ظل قانون 11 لعام 1954 والقوانين المعدلة له" بحث مقدم الى جامعة النجاح الوطنية في نابلس، فلسطين لنيل شهادة الماجستير 2004.
- 7- الذنيبات ، محمد جمال "الضريبة على العقارات المبنية" دراسة مقارنة، رسالة ماجستير في القانون، 2002، ص30
- 8- العسكري، زينا محمد سبتي "دور ضريبة العقار في زيادة الإيرادات الضريبية" بحث تطبيقي/ دبلوم عالي معادل للماجستير في المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية/ جامعة بغداد، 2014.
- 9- محمود، مصطفى قيس اثر الاعتراض في الحصيلة الضريبية، بحث تطبيقي/ دبلوم عالي معادل للماجستير في المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية/ جامعة بغداد 2017
- 10- النجار، سرمد عباس جواد ، التهرب الضريبي و آثاره الاقتصادية في بلدان عربية مختارة مع إشارة خاصة الى العراق، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية ، كلية الإدارة والاقتصاد ، الجامعة المستنصرية ، 2003م

## ثالثاً:المجلات العلمية:

1- عبد الحميد ، سابق عبد الله ، احمد علي احمد "تحليل العوامل المحددة للحصيلة الضريبية في السودان خلال الفترة (1985-2005) : دراسة قياسية، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا ، مجلة العلوم الإنسانية والاقتصادية، مجلد 13 ، عدد 2 ، 2012.

2-قطب، محمد علي احمد، الموسوعة القانونية والأمنية في حماية المال العام(وفقاً لأحكام القانون المدني والإداري والجناي والتشريع الإسلامي وأراء الفقه وأحكام القضاء، واثر الخصخصة في ذلك)، 2006.

## رابعاً:المصادر الأجنبية

1. Joseph., M., & Ezra M.,B., **Tax Revenue effects of Sectoral Growth and public expenditure in Uganda**, economic policy research center, research paper no.125, 2012.
2. - Kreinin, Mordechai, **International Economics- A policy Approach**, 2007
3. Larry M. walther and Christopher j. skousen,"**budgeting and decision making**", 2009.